الدورة الرابعة للجنة الفنية المتخصصة
للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل
اجتماع الخبراء
9 – 11 مارس 2020
أكرا، غانا

Eco/STC/MAEPI(IV)/EXP/3

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

اللجنة الفنية المتخصصة الرابعة
للشؤون المالية والنقدية،
والتخطيط الاقتصادي والتكامل
مارس 2020، أكرا، غانا

التكامل الإقليمي الأفريقي: المساهمة في تسريع عملية التحول الرقمي في أفريقيا

إدارة الشؤون الاقتصادية
مفوضية الاتحاد الأفريقي
يناير 2020

المحتويات

1. مقدمة 2
1.1. السياق..... 3
1.2. الهدف..... 4
2. وضع التكامل الإقليمي لأفريقيا..... 4
1.2. الإنجازات والتحديات القارية من حيث التكامل..... 4
2.2. الإنجازات والتحديات الإقليمية..... 6
1.2.2. اتحاد المغرب العربي..... 6
2.2.2. تجمع دول الساحل والصحراء.....6
3.2.2. السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي..... ..7
4.2.2. جماعة شرق أفريقيا 7
5.2.2. المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا..... 8
6.2.2. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا..... 9
7.2.2. الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية.....9
8.2.2. مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي..... 9
3. كيف بمكن للتكامل المساهمة في تحقيق تنمية أفضل للثورة الصناعية الرابعة في أفريقيا.....10
3.1. وضع الثورة الرقمية في أفريقيا..... 10
3.2. المحددات الاقتصادية للثورة الرقمية..... 11
4. الخلاصة والتوصيات..... 13
1.4. الخلاصة 13
2.4. التوصيات..... 14

الملاحق 16

الملحق1: الأداء الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية..... 16

1. مقدمة

1.1. السياق

منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، ظل التكامل الإقليمي لأفريقيا في قلب اهتمامات القادة الأفريقيين منذ عقود. ويبقى أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الأفريقي. وقد تمت ترجمة هذه الرغبة في التكامل إلى مشاريع وبرامج رائدة في أجندة 2063.

سجلت أجندة التكامل الأفريقي تقدماً ملحوظاً في مجالات التجارة والتكامل المالي، وحرية تنقل الأفراد والسلع، والاتصال المادي، والتكامل الإنتاجي، وكذلك في المجالات الناشئة مثل البيئة والحكم. ويشكل إطلاق منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في يوليو 2019 في نيامي (النيجر) خلال قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية التي عقدت في نيامي (النيجر) أحد الإنجازات العظيمة والحديثة . وبهذا الإنجاز الهام، يبدو أن أفريقيا قطعت خطوات كبيرة نحو تحقيق هدفها النهائي المتمثل في بناء أفريقيا موحدة ومزدهرة ، وتتحدث بصوت واحد وتمثل قوة دينامية في الساحة الدولية.

كما تجدر الإشارة إلى أن إنشاء اجتماع التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بموجب مقرر المؤتمر **Assembly/AU/Dec.635(XXVIII)** ، لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في هيئة مكتب الاتحاد الأفريقي، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية، لمناقشة قضايا التكامل قد ساهم في زيادة قوة الدفع لتسريع التكامل الإقليمي.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال عملية تكامل أفريقيا عرضة لتحديات كبيرة تتعلق في معظم الأحيان بنوعية البنية التحتية المتدنية، والعديد من الحواجز غير الجمركية، ونقص الاستثمار الملموس في تنويع الإنتاج من خلال إضافة القيمة الإقليمية، فضلاً عن الآليات غير الفعالة لتنسيق ومواءمة السياسات.

كذلك، فإن السياق العالمي يتغير في ترتيب مقلق فيما يتعلق بمنظور التجارة العالمية لصالح الحصة العالمية لأفريقيا. فمن ناحية، قررت بريطانيا الانسحاب من واحدة من أكثر المناطق تكاملاً في العالم - الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة في خضم التشكيك في مزيد من الاتفاقيات الدولية (اتفاقية باريس للمناخ ، والاتفاقية النووية الإيرانية). وقد نما الإرهاب إلى أكثر الأشكال تدميراً التي تؤثر على التجارة العالمية.

بينما حافظت إفريقيا، على معدل نمو متوسط قدره 3٪ طوال العقد الماضي، وفقًا للبنك الدولي فقد ارتفعت أصوات عديدة للتنديد بقوة بالضعف في تأثير هذا النمو على خلق فرص العمل والحد من الفقر (يقدر معدل الفقر في أفريقيا بحوالي 40 ٪ - ، البنك الدولي). ويرجع ذلك من بين أسباب أخرى إلى بطء وتيرة التصنيع في أفريقيا.

لقد فشلت أفريقيا في تحقيق نتائج جيدة في الثورات الصناعية الثلاث السابقة .. في سياق ضعف ا المحركات الخارجية للنمو الأفريقي (انخفاض أسعار السلع الأساسية وخاصة انخفاض أسعار النفط) ومع التطور المذهل والمبهر للثورة الصناعية الرابعة، من الضروري أن تخلق أفريقيا الظروف لتصبح جزءًا من الثورة الصناعية الرابعة في أفريقيا، ولكن أيضًا تستفيد منها إلى أقصى حد.

2.1. الهدف

الغرض من هذا التقرير هو تحليل كيفية مساهمة التكامل الإقليمي في تسريع الثورة الرقمية الأفريقية، لكي تصبح أفريقيا عنصرا فاعلا رئيسيًا في الثورة الصناعية الرابعة.

2. وضع التكامل الإقليمي لأفريقيا

1.2. الإنجازات والتحديات القارية من حيث التكامل

كانت هناك إنجازات حديثة للتكامل على المستوى القاري.

فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص، تم إطلاق جواز السفر الأفريقي خلال القمة السابعة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات في كيجالي (رواندا) في يوليو 2016. ولا تزال المناقشات جارية لتفعيل جواز السفر هذا بشكل عملي . ومع ذلك، تم تحقيق العديد من الإنجازات.

استمر جواز السفر الأفريقي، الذي تم إطلاقه لرؤساء الدول الأفريقية ، في المضي قدمًا مع خطط الإنتاج من أجل تعميمه ليشمل جميع المواطنين.

تم التوقيع على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص، الذي يغطي أيضًا حق الإقامة والاستقرار في القارة ، من قبل 32 بلدا حتي منتصف يوليو 2019 مع تصديق رواندا ومالي والنيجر وساو تومي وبرينسيبي على البروتوكول.

تطبق سيشيل الآن الإعفاء من التأشيرة لجميع البلدان. وإلى جانب هذه المبادرة ، تبنت دول أخرى مبادرات تسهل تنقل الشعوب الأفريقية بحرية. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ يناير 2020 ، أصبحت نيجيريا الدولة الرابعة في القارة التي تصدر تأشيرات لحاملي جواز سفر أفريقي لدى وصولهم إلى البلاد مع توجه بنين ورواندا، وإثيوبيا ، نحو تنفيذ هذه المبادرة.

انتقلت منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية إلى مرحلتها التشغيلية في 7 يوليو 2019 خلال القمة الاستثنائية الثانية عشرة للاتحاد الأفريقي، حيث من المقرر أن تبدأ خطط التجارة بموجب الاتفاقية في الأول من يوليو 2020. وستكون منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية واحدة من أكبر المناطق التجارية الحرة في العالم، وهي تغطي 1.2 مليار شخص ، ويزيد هذا العدد إلى 2.5 مليار بحلول عام 2050.

وقعت 54 دولة وصدقت 28 منها على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية

فيما يتعلق بالسوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي، وقعت 23 دولة على مقرر ياموسوكرو لعام 1999 منذ إطلاقه، وحتى الآن، انضمت 5 دول أخرى إلى السوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي.

على مستوى صكوك التكامل المالي، تتمثل الإنجازات في 12 توقيعًا وتصديقين لصندوق النقد الأفريقي، بالإضافة إلى 22 توقيعًا و 6 تصديقات لبنك الاستثمار الأفريقي.

على الرغم من المكتسبات العديدة لعملية التكامل الأفريقي على المستوى القاري، تجدر الإشارة إلى وجود المزيد من العقبات والتحديات التي تواجه العناصر الفاعلة في التكامل.

التحديات المالية

إن تمويل البرامج والمشاريع والمنظمات المسؤولة عن التكامل ليس من موارد الدول الأعضاء. يمثل التمويل الخارجي لبرامج الاتحاد الأفريقي حوالي 70٪ سنويًا. وتظل مبادرات تعبئة الموارد التي بدأت حتى الآن من

أجل تحقيق استقلالية الاتحاد الأفريقي تفتقر إلى نجاح حقيقي. لذلك فمن الضروري أن يعمل الاتحاد الأفريقي علي التعجيل بتنفيذ مقرر كيجالي بشأن الضريبة بنسبة 0.2٪ من الواردات.

تحديات التنسيق

تمثل عملية التكامل الأفريقي تحديا حقيقيا بالنسبة للتنسيق. وتواجه المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي ازدواجية في الأنشطة وارتباكا في الأدوار في تنفيذ برامج التكامل. وفي هذا السياق، فإن المجموعات الاقتصادية الإقليمية لديها برامج فشلت حتى الآن في مراعاة أجندة التكامل القاري. ويؤدي هذا إلى أهداف إقليمية وقارية مختلفة تقلل من جهود العناصر الفاعلة على الصعيدين القاري والإقليمي. ويتمثل أحد التحديات الكبيرة الناجمة عن هذا الافتقار في التنسيق في التعايش بين منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ومناطق التجارة الحرة الإقليمية . فالتنسيق يعد أمرًا ضروريًا حتى تتمكن مناطق التجارة الحرة الموجودة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية من المساهمة في النجاح التشغيلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

2.2. الإنجازات والتحديات الإقليمية

1.2.2. اتحاد المغرب العربي

في اتحاد المغرب العربي، أصبح العديد من الإنجازات، بما في ذلك الجهود المستمرة لبناء شبكة طرق مغاربية سريعة والتقدم الذي أحرزته الدراسات المتعلقة بخط سكك حديد مغاربي، حلمًا يمكن تحقيقه.

أحرز اتحاد المغرب العربي تقدما ملحوظا. فعلى سبيل المثال، وقع وزراء التجارة في اتحاد المغرب العربي اتفاقية للتجارة الحرة . وعقدت قمة لرؤساء الدول في أديس أبابا (إثيوبيا) في فبراير عام 2020، وكان من بين الإنجازات الجديرة بالثناء بوضوح، بحث مسألة عدم تمكن رؤساء دول وحكومات اتحاد المغرب العربي من الاجتماع منذ عام 1994 .

ومع ذلك، تواجه منطقة اتحاد المغرب العربي مشكلات انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي وعدم كفاية البنية التحتية والتعاون المحدود بين دولها الأعضاء. وكان التحدي الرئيسي الآخر لسنوات عديدة هو التعاون المحدود بين اتحاد المغرب العربي ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

لذلك يجب على الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي وضع استراتيجيات للتصدي لهذه التحديات، بما في ذلك العمل على نحو وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى للتعلم من تجربتها، مثل طريقة التمويل الذاتي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

2.2.2 . تجمع دول الساحل والصحراء

وقعت تشاد وتجمع دول الساحل والصحراء، اتفاقية تتعلق بنقل مقره من العاصمة الليبية طرابلس إلى العاصمة التشادية إنجمينا في عام 2019.

منذ إنشائه، عمل تجمع دول الساحل والصحراء على تحسين مناخ السلام والأمن بين الدول الأعضاء فيه. ولديه ميثاق للسلام والاستقرار، وبروتوكول لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، واتفاقية للتعاون الأمني. وبسبب التهديدات البيئية التي تواجه بلدان تجمع دول الساحل والصحراء ، ينصب التركيز على حماية البيئة وإدارتها. وتمثل مبادرة السور الأخضر العظيم، التي وافق عليها رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، إنجازًا كبيرًا يهدف إلى تعزيز مكافحة التصحر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المعرضة للخطر.

غير أن تجمع دول الساحل والصحراء يفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل برامجه ومشاريعه الطموحة للتكامل الإقليمي. ويعتبر اعتماده على المانحين لتمويل المشاريع الرئيسية غير قابل للتنبؤ به للغاية ومثيرا للقلق. وتعتبر المشاكل الأمنية الحالية في ليبيا والأعمال الإرهابية التي ترتكبها بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق وسوريا تحديات خطيرة أمام تعزيز التكامل في منطقة تجمع دول الساحل والصحراء.

لذلك من الضروري حل المشكلات الأمنية المتكررة وإعادة تحديد أولويات تجمع دول الساحل والصحراء لفترة مدتها خمس سنوات وعشر سنوات وفقًا لرؤيته والديناميات الجديدة للمنطقة.

3.2.2. السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

قامت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي باتخاذ العديد من المبادرات المتعلقة بالتكامل التجاري. تم إنشاء منطقة تجارة حرة من خلال إزالة الحواجز غير الجمركية، بما في ذلك قيود الصرف وضرائب العملة، وحصص الاستيراد والتصدير وحواجز الطرق، من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتمديد ساعات العمل على الحدود. ولدى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي برامج مختلفة لتسهيل التجارة والمرور عبر الحدود، بما في ذلك تنسيق إدارة الحدود من خلال المحطة الواحدة للإجراءات، واعتماد النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتبسيط الوثائق الجمركية. ولدى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أيضًا اتحاد جمركي وتعريفة خارجية مشتركة لتكثيف التجارة داخل السوق.

حققت الكوميسا أيضًا تقدمًا ملحوظًا في التكامل المالي. ولديها العديد من المؤسسات والآليات، مثل بنك الكوميسا للتجارة والتنمية، والوكالة الأفريقية للتأمين التجاري، وغرفة مقاصة ، ونظام إقليمي للمدفوعات، وشركة إعادة تأمين للكوميسا. كما نفذت خطة تطوير واستقرار النظام المالي في الإقليم.

ومع ذلك، لا تزال الكوميسا تعتمد على المانحين لتمويل برامجها الرئيسية للتكامل الإقليمي، وشبكات بنيتها التحتية ذات النوعية الرديئة، والضعف المستمر لاقتصادها الكلي، وتنسيقها السياسي المحدود، وقدراتها البشرية غير الكافية.

لذا ينبغي للكوميسا أن تستلهم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد مصادر تمويل مستدامة. ونظرًا لأن الكوميسا سوق ضخم، يتعين على الدول الأعضاء التركيز على تحسين سلاسل القيمة والاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة.

4.2.2. . جماعة شرق أفريقيا

إلى جانب إنشاء سوق مشتركة، تعد جماعة شرق أفريقيا، المجموعة الأكثر تقدمًا من حيث مستوى التكامل، والهدف من ذلك هو إنشاء اتحاد نقدي، وفي نهاية المطاف، اتحاد سياسي. ومنذ عام 2005 ، تحرز الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا تقدماً في تنفيذ الاتحاد الجمركي، بما في ذلك: (1) تطبيق التعريفة الخارجية المشتركة (2) تطبيق المعايير المتعلقة بقواعد المنشأ لجماعة شرق أفريقيا؛ (3) إلغاء الرسوم الجمركية الداخلية على السلع التي تفي بمعايير قواعد المنشأ لجماعة شرق أفريقيا (4) إزالة الحواجز غير الجمركية. وفي عام 2010، أنشأت جماعة شرق أفريقيا سوقًا مشتركة واستمرت الدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا في تعزيز حرية تنقل الأشخاص والعمال والسلع والخدمات ورأس المال ، بالإضافة إلى حقوق الإقامة والاستقرار.

لتسهيل حركة السلع عبر الحدود، أنشأت جماعة شرق أفريقيا 15 مركزًا حدوديًا فريدًا للتطوير، وتم بالفعل إنشاء وتشغيل 13 مركزًا حدوديًا. وقد أدت هذه الإجراءات إلي خفض متوسط الوقت اللازم لعبور الحدود بنسبة حوالي 84٪.

ساعدت بروتوكولات الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة في تعزيز التجارة بين دول جماعة شرق أفريقيا من 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 2.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تطوير البنية التحتية تقدماً كبيراً ، مع التركيز على الطرق الإقليمية وخطوط السكك الحديدية والنقل الجوي والبحري.

من المتوقع أن يكون الاتحاد النقدي الذي تم توقَّيعه في عام 2013 ساري المفعول بحلول عام 2024. وقد تم اعتماد مشاريع القوانين المؤسسة لمعهد شرق أفريقيا النقدي ومكتب إحصاءات جماعة شرق أفريقيا من قبل الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا بهدف إنشاء المؤسسات المسؤولة عن دعم الاتحاد النقدي. واتخذت جماعة شرق أفريقيا خطوة أساسية فيما يتعلق بالتكامل السياسي، و يعتبر اعتماد مؤتمر القمة للاتحاد السياسي لجماعة شرق أفريقيا نموذجًا انتقاليًا للاتحاد السياسي لجماعة شرق أفريقيا . ومنذ ذلك الحين، وافق مجلس الوزراء على تعيين خبراء دستوريين ومن المتوقع أن تبدأ صياغة دستور الاتحاد السياسي في عام 2019.

على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع وبرامج جماعة شرق أفريقيا ، لا يزال هناك عدد من التحديات. فعلى سبيل المثال ، الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة لم يتم تفعيلهما بعد بشكل كامل. وتواجه جماعة شرق أفريقيا أيضًا تحديات كبيرة في الموارد البشرية والتمويل الذاتي.

5.2.2. المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

في 18 ديسمبر 2019 ، قررت الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إصلاح هذه المؤسسة من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، وبالتالي ستعتمد المجموعة قريبًا هيكل المفوضية مع رئيس ونائب رئيس وخمسة مفوضين.

أحرزت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعض التقدم في تعزيز التكامل الإقليمي ، لا سيما فيما يتعلق بالتكامل السياسي من خلال إنشاء منظومة للسلم والأمن، وكذلك التكامل البيئي وإدارة مصادر الموارد الطبيعية من خلال إنشاء نظام لتعزيز الاقتصاد الأخضر و لية إقليمية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. ويحرز الإقليم أيضًا تقدمًا من حيث تكامل البنية التحتية (خاصة النقل البري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ومن حيث حرية تنقل الأشخاص.

على الرغم من إمكانات الموارد الغنية للإقليم ، يظل التعاون فيما بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضعيفًا بسبب القيود الجمركية وإجراءات الهجرة والنزاعات المستمرة. هناك أيضا تنسيق ضعيف للسياسات بسبب القيود المالية الضخمة.

فيما يتعلق بتعبئة الموارد، لدى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا آلية مماثلة لآلية المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، لكن لم يتم تنفيذها بعد ، ومن ثم التباطؤ في عدد من المشاريع .

6.2.2. المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

أدى تنفيذ بروتوكول حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات إلى تكثيف التجارة داخل الإقليم. وحتي يونيو 2018 ، كانت جميع الدول الأعضاء، باستثناء الرأس الأخضر، تطبق التعريفة الخارجية المشتركة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك ، في عام 2017، اعتمدت الدول الأعضاء في المجموعة قانونا جمركيا مشتركا لتعزيز الهيكل التنظيمي للاتحاد الجمركي وتبسيط الإجراءات الجمركية. كما قامت بتنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك الطرق الإقليمية الهامة والسكك الحديدية وخطوط أنابيب النفط.

كانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضًا أول مجموعة اقتصادية إقليمية تطلق مبادرة للتمويل الذاتي (ضريبة المجوعة من الدول الأعضاء) تهدف إلى دعم برامج التكامل الإقليمي. وبالتالي، تمكنت من تقليل اعتمادها الشديد على المانحين. ومع ذلك، تواجه المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعض التحديات، بما في ذلك انعدام الأمن والهجمات الإرهابية ؛ ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي؛ وشبكات البنية التحتية الضعيفة؛ ومحدودية التمويل للتكامل الإقليمي وعدم كفاية الموارد البشرية. لذلك، فمن الضروري حشد الأموال اللازمة لمواجهة هذه التحديات والتصدي العاجل للمشاكل الأمنية المستمرة التي تسببها بوكو حرام والدولة الإسلامية.

7.2.2. الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية

أحرزت الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية(الإيجاد) تقدما في إنشاء منظومة فعالة للسلم والأمن لحل النزاع . وفي الواقع ، تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالبنية التحتية الإقليمية، لا سيما مع مشروع ممر لامو - جنوب السودان - إثيوبيا - للنقل والمنطقة الحرة الدولية في جيبوتي وسد النهضة في إثيوبيا. كما تم إحراز تقدم جدير بالثناء في مجالات البيئة والأمن الغذائي. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية يواجه تحديات مثل الضعف وعدم الاستقرار في مواجهة النزاعات واللاجئين والنازحين داخليا. ولا تزال الظروف المناخية القاسية تهدد الزراعة واستدامة التنوع البيولوجي.

8.2.2. مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي

يعد إقليم مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إقليما شديد التنوع ، ويبلغ عدد سكانه أكثر من 270 مليون نسمة. وقد حقق الإقليم وضع منطقة التجارة الحرة في عام 2008 ، مما أتاح نمو التجارة البينية الأقاليمية إلى حوالي 22 ٪ من إجمالي التجارة. ولتعزيز منطقة التجارة الحرة ، تبنت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي استراتيجية تنمية تركز على التعاون القطاعي، لا سيما حرية تنقل الأشخاص والسلع ورأس المال والتنمية البشرية والتقارب في الاقتصاد الكلي والتكامل المالي والتصنيع وتطوير البنية التحتية والمناخ والبيئة وكذلك السلم والأمن . وقد أدي ذلك إلي السماح بالاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وإضافة القيمة، وكذلك القدرة التنافسية مما أدي إلي التمكين من التحقيق المتماسك للتجارة الإقليمية والتكامل الإقليمي.

في ضوء هذه الإستراتيجية التنموية، نفذت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي برامج ومشاريع في جميع مراحل التكامل المتتالية من خلال تشجيع التجارة وتعزيز التكامل. وقد وضعت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي إطارا لتقارب الاقتصاد الكلي وآلية للرصد. ومع ذلك، تواجه مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي تحديات معينة، تشمل: (1) العضوية المتعددة والمتداخلة ، (2) مسألة اعتبار سيادة الدولة فوق السيادة الإقليمية (3) المشاركة المحدودة من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين والسكان ككل.

3. كيف يمكن أن يساهم التكامل في تطوير أفضل للثورة الصناعية الرابعة في أفريقيا

بعد الثورات الصناعية الثلاث الأول التي ميزت العالم والتي كان لها تأثير على أفريقيا، فإن التحويل الرقمي يخلق بدوره ثورة جديدة نوافق على تسميتها بـ"الثورة الصناعية الرابعة."

إن الثورة الصناعية الرابعة هي وسيلة جديدة للإنتاج. فهي تنظم عمليات الإنتاج الجديدة الناجمة عن الابتكارات المرتبطة بإنترنت الأشياء والتكنولوجيات الرقمية ، مثل الروبوتات، والواقع المدمج ، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، من أجل استغلال البيانات الناتجة عن البيانات الضخمة والنماذج الرقمية.

منذ عقد من الزمان، يبدو أن البلدان المتقدمة قد استقلت قطار هذه الثورة الجديدة. وبالتالي، تتأثر بنية وعادات المجتمعات الغربية بالتغيير الرقمي وتظهر تغييرا عميقا. ومع ذلك، فإن أفريقيا، على الرغم من أنها ليست على هامش الثورة الصناعية الرابعة ، تتخلف عن هذه الظاهرة التي تتطور بسرعة كبيرة.

بالتالي، فإن ما يهم أفريقيا هو تهيئة الظروف اللازمة لدمج الرقمنة بشكل كبير في اقتصادها من أجل الاستفادة منها للتعويض عن التأخر في التنمية، الذي تراكم خلال الثورات الماضية.

وعليه، ستعرض هذه الورقة أدناه كيف يمكن للتكامل أن يساهم في تهيئة الظروف التي يتعين على أفريقيا استيفاؤها من أجل تطوير الرقمنة كي لا تكون مستهلكًا للثورة الصناعية الرابعة وحدها ، ولكن أيضًا لتكون فاعلا نشطا فيها

1.3. وضع الثورة الرقمية في أفريقيا

هناك عدد كبير من الأدوات لتقييم الثورة الرقمية في مجموعة الكتابات المتاحة عنها. وحتى لو كانت هذه الأدوات تختلف في الأساليب المنهجية، فإنها مع ذلك تتفق على المفهوم التعريفي والأبعاد الواجب مراعاتها من أجل استيعاب فكرة الثورة الرقمية.

وبالتالي، فإن الأبعاد التي نتفق على الاحتفاظ بها هي الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذلك نقوم بتقييم مستوى الرقمنة في أفريقيا على أساس المؤشرات التي يمكن أن تصف كل من هذه المستويات.

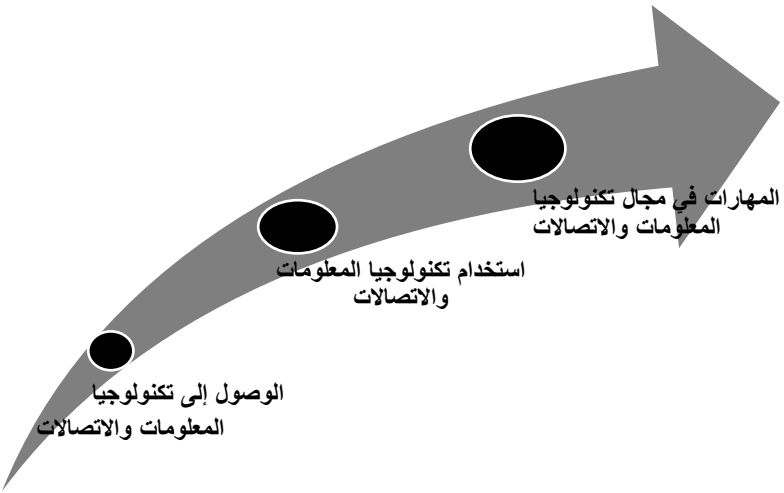

على أساس هذه الظروف المختلفة لفهم مستوى الثورة الرقمية في أفريقيا ، يعرض الرسم البياني أدناه تحليلًا مقارنًا لأفريقيا مع البلدان المتقدمة.

الرسم البياني 1: مؤشرات استعداد أفريقيا من حيث الثورة الرقمية

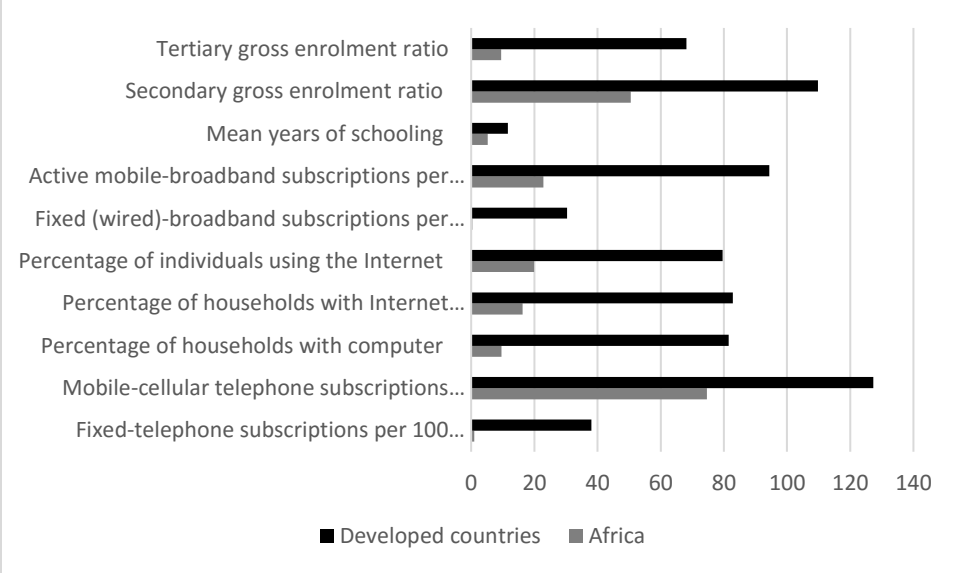

المصدر :الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، 2018

جميع المؤشرات ترتب أفريقيا بعيدا خلف البلدان المتقدمة. فمن حيث الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها ومعرفتها، تتخلف أفريقيا عن البلدان المتقدمة. وبالتالي، من الواضح أن هناك حاجة إلى تحسين الظروف قبل أن تتمكن أفريقيا من مواجهة الثورة الرقمية.

في القسم التالي من الوثيقة، سيتعلق الأمر بإيجاد القنوات المناسبة التي يمكن أن تؤثر على كل هذه المؤشرات المختارة باستخدام التكامل الإقليمي لتطوير الرقمنة في أفريقيا.

2.3. المحددات الاقتصادية للثورة الرقمية

إن الثورة الرقمية، شأنها في ذلك شأن أي واقع اجتماعي واقتصادي ، تتأثر أو تولدها ظواهر موجودة ومتنوعة. والفكرة هي أنه بتقييم العوامل التي تفسر الثورة الرقمية من خلال تحديد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، يمكننا التأثير عليها عن طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

لذلك ، فإننا سننظر في حوالي خمسة عشر (15) بلدا ، أفريقيا وأوروبيا ، حيث نتحقق فيها من الصلة بين الثورة الرقمية والنمو الاقتصادي، ومستوى البنية التحتية، ومستوى الانفتاح التجاري ، ومستوى التكامل المالي.

تم تصميم العينة على أساس مؤشر الاستعداد لشبكة المنتدى الاقتصادي العالمي. وتتمثل الاستراتيجية في اختيار 5 دول متقدمة إلى حد ما في الثورة الرقمية و 5 دول أفريقية أخرى أقل تقدماً. وبالتالي فإن هذه البلدان العشرة تشكل العينة التي نبحثها.

في هذه العينة، نحاول اكتشاف خصائص البلدان المتقدمة في الثورة الرقمية. ويتضمن ذلك اختبارات الترابط بين الثورة الرقمية وكل من المتغيرات التي تم تحديدها آنفا

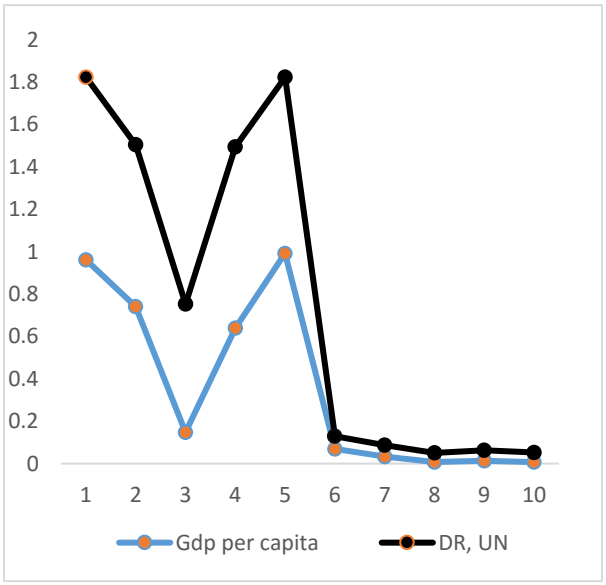

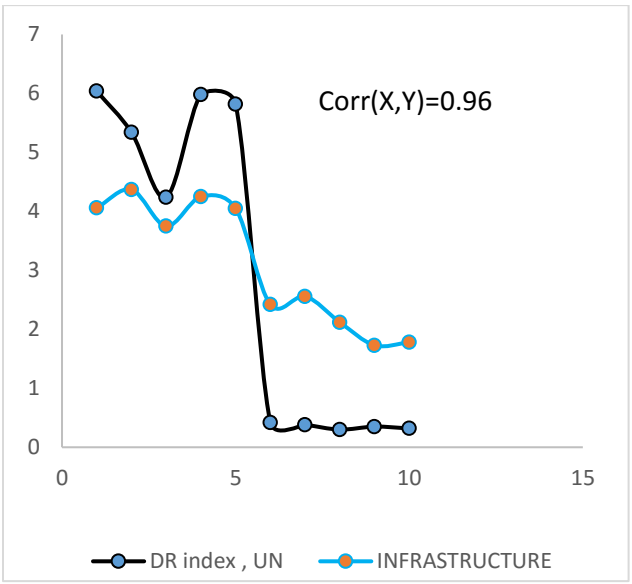

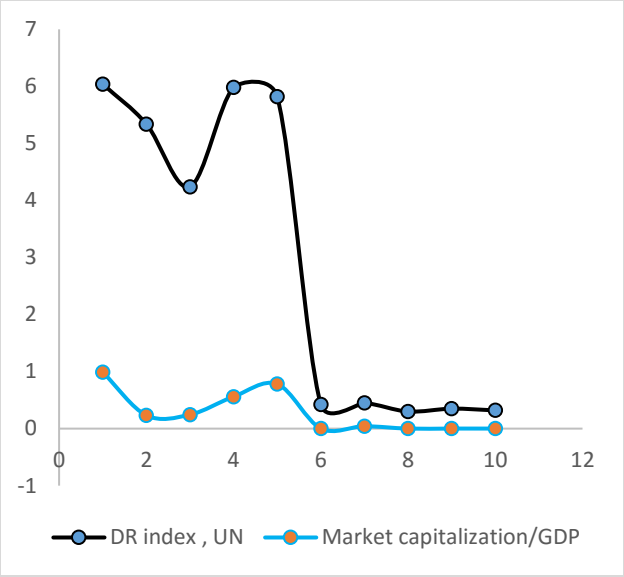

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2020

تحلل هذه العلاقة المؤشر الذي يقيم مستوى الرقمنة في البلدان، وتبين لنا المتغيرات الاقتصادية المختارة حسب الأصول أن مستوى الرقمنة في بلد ما يعتمد على إنتاجه وبنيته التحتية وسوقه المالية. وقد كان مستوى الترابط مرتفعا جدًا (أكثر من 80٪) في الحالات الثلاث التي تمت دراستها.

يمكننا أن نستنتج بوضوح أن أفريقيا بحاجة إلى التأثير على هذه المتغيرات الاقتصادية المختلفة لتهيئة الظروف المناسبة لتنمية الثورة الرقمية.

4.الخلاصة والتوصيات

1.4. الخلاصة

كان التكامل الإقليمي في صميم سياسات ومقررات الرؤساء الأول لدول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية. وحتى اليوم، لا تزال هذه الرغبة مهمة، بل على العكس من ذلك ، يتم تعزيزها واستمرارها بإجراءات واضحة للغاية مثل إطلاق منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في يوليو 2019 في نيامي (النيجر). ومع ذلك ، فإن تحديات التمويل، وترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، والإرادة السياسية، ونوعية البنية التحتية الرديئة تظل تشكل عقبات أمام التقدم الجدير بالثناء نحو تكامل القارة.

في هذه الدينامية ، تتوسع الثورة الرقمية بسرعة في جميع أنحاء العالم . فهي محرك الثورة الصناعية وتتيح فرصة جديدة للعالم لإنتاج أكثر كما كان الحال عليه في كل من الثورات الصناعية السابقة.

كانت أفريقيا غائبة خلال الثورات الثلاث الأولي ، وبالتالي لم تستطع الاستفادة منها فعلا. و في عصر هذه الثورة الجديدة ، لا تزال القارة غير جاهزة عندما نشير إلى الشروط الواجب توافرها للترحيب بالثورة الرقمية.

يظهر التحليل الإحصائي الذي تم الاضطلاع به بوضوح أن الدول التي هيأت حتى الآن الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى الثورة الرابعة هي دول تتمتع بنمو اقتصادي قوي ، مع وجود مستوى عال من البنية التحتية، ومستوى عال من الانفتاح التجاري ، وسوق مالية متطورة بقدر معقول .

.2.4. التوصيات

ينبغي لأفريقيا أن تفعل كل ما هو ممكن لتهيئة الظروف اللازمة لتطوير الرقمنة في القارة والاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة.

من بين القنوات التي سيتم استخدامها لتحسين الظروف اللازمة لتطوير الرقمنة، تجدر الإشارة إلى التكامل الإقليمي الذي تتوفر فيه إمكانية التأثير على كل من العوامل التي تميز التطور الرقمي من أجل:

1. **الإسراع بتنفيذ صندوق التكامل الأفريقي**. يجب على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تخصيص جزء من الأموال التي سيتم جمعها بموجب خطة التمويل المعتمدة بإقرار 0.2٪ من الواردات.
2. **التعجيل بتحقيق التكامل الإنتاجي.** عن طريق حشد النجاحات من أجل زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعمل فيه أكثر من 60 ٪ من السكان. وسوف تؤدي الاستثمارات المناسبة إلي تسريع النمو الزراعي ، وبالتالي النمو الاقتصادي. ويبدو قطاع الأغذية الزراعية كمستقبل القارة إذا ما تم وضع برامج إقليمية متماسكة وفقًا لما تزخر به البلدان من هبات زراعية. فعلى سبيل المثال، حظيت خمس دول (مصر ، الجزائر ، جنوب أفريقيا، المغرب ونيجيريا) بنسبة 50٪ من الواردات الأجنبية من المنتجات الغذائية الزراعية لعام 2016 ، جاءت نسبة 84٪ منها من خارج القارة (حسب مركز القانون التجاري) . لذلك من المهم حشد الموارد، وزيادة التعاون الإقليمي بين الأقاليم حتى تنتج أفريقيا ما يكفي لتعزيز نموها الاقتصادي بشكل مستدام.
3. **تعزيز تكامل البنية التحتية** عن طريق التمويل الكافي لبرنامج تطوير البنية التحتية فى أفريقيا. ينبغي أن تنفذ الدول شبكات البنية التحتية الإقليمية المتكاملة من خلال اعتبار البنية التحتية كعامل رئيسي للتنمية. لا يمكن تنفيذ الثورة الرقمية الحالية في القارة دون وجود بنية تحتية. ومن الضروري أن تزيد الدول من إرادتها لربط العواصم الأفريقية الكبرى من خلال تخصيص المزيد من الموارد لقطاع الطرق والسكك الحديدية في مختلف الأقاليم.
4. **المساهمة في تنقل مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء القارة.** ينبغي أن تتبنى البلدان الإفريقية برامج تدريبية مكرسة تحديدا للمسائل الرقمية في الجامعات الإقليمية بحيث يتم نشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي نحو أكثر فعالية في القارة.
5. **تحقيق التكامل التجاري والمالي الناجح** من خلال تهيئة الظروف الملائمة لتفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وهذه الظروف هي، من بين أمور أخرى ، تأسيس ، وإنشاء مؤسسات مالية إقليمية وكذلك قارية من أجل زيادة تعبئة رأس المال من خلال البورصات الإقليمية ، لإنشاء مناطق نقدية إقليمية كفيلة بأن تقلل من تكاليف الصرف في القارة. وتعد سياسة التخصص الصناعي أساسية لخلق تباين إنتاجي يسهم في زيادة المعروض من المنتجات من قارة إلى قارة.
6. **إنشاء منبر فني رفيع المستوى بين خبراء من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية** لتحليل ومناقشة السيناريوهات الممكنة والعملية التي قد تسمح لمناطق التجارة الحرة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية بأن تشكل رصيدا لتفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية .

7. **تسريع حرية التنقل** من خلال خفض الحواجز الحدودية. سيصبح الحد من الحواجز أمام تنقل العمالة أكثر إلحاحًا مع بدء الثورة الصناعية الرابعة، بمعنى أنه لكي تتمكن البلدان من اغتنام الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة، ستحتاج إلى الوصول إلى مجموعات من رأس المال البشري متسلحة بمهارات جديدة ، مثل علماء البيانات ومديري أنظمة الكمبيوتر ومبرمجي الكمبيوتر. ومن شأن تخفيض الحواجز أمام تنقل العمال المهرة في الإقليم أن يساعد في تلبية هذا الطلب لأنه إذا تم منع العمالة من التنقل عبر الأقاليم ، فقد لا يتم تقاسم فوائد الثورة الصناعية الرابعة على نحو متساو وقد تتسع أوجه التفاوت .
8. **الاستعداد بنجاح للانتقال إلى الاتحاد الجمركي** من خلال مزيد من التكامل الذي سيتيح للشركات الوصول إلى أسواق أوسع وبالتالي تصبح أكثر كفاءة. وسيتمكن أصحاب العمل من العثور على العمال والمهارات في مجموعة أكبر، مما يخلق فرصًا لتبادل الأفكار ونقل المعرفة وأشكال جديدة من التعاون التي تربط الموارد المختلفة بطريقة متكاملة.

الملاحق

الملحق 1: الأداء الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

الجدول 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والدين ومعدل الادخار حسب كل مجموعة إقليمية في عام 2018

	الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات	**متوسط معدل النمو (٪)**	**متوسط معدل التضخم(%)**	**نسبة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي (%)**	**معدل الادخار/ الناتج المحلي الإجمالي(%)**
اتحاد المغرب العربي	205.85	4.52	5.93	58.60	31.06
جماعة شرق أفريقيا	162.39	4.87	21.42	45.30	11.68
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	562.4046	5.33	5.05	58.81	4.46
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي	580.95	2.85	7.96	47.63	14.40
الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية	258.06	4.8	29.4	90.5	2.4
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	215.27278	1.99	7.90	50.55	21.17
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	762.33665	4.35	11.47	61.27	10.52
تجمع دول الساحل والصحراء	1130.95403	4.92	7.80	66.65	6.28

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي ، 2020